REFUGEES INTERNATIONAL

FIELD REPORT

النازحـــون في العـــــراق:
لـــــيس الموصـــــــل فقـــــط

Daryl Grisgraber and Michael Boyce

الملخـــــــــص

شهد النصف الثاني من عام 2016 بعض التغييرات في الاستجابة الإنسانية إلى 3.3 مليون نازح داخليا في العراق، وخاصة في المحافظات الوسطى. ومع تحرير الرمادي والفلوجة في العام الماضي، ظلت مدن قليلة تحت الحصار، حتى ان معظم الناس كانوا قادرين على ترك المناطق الخطرة، وعددا محدودا من النازحين تمكنوا من العودة إلى ديارهم. ومع ذلك، لا يزال الوضع بشكل عام للنازحين مقلق للغاية. لا يزال هناك عدد قليل من وكالات المعونة الدولية الكبيرة ممن لهم عمليات ثابتة في وسط العراق و الجماعات المحلية تواصل توفير معظم المعونة في المناطق التي يصعب الوصول إليها، ولكن امكانياتهم محدودة . وينطبق ذلك أيضا على المناطق غير الآمنة المحيطة بالموصل، حيث بدأت للتو احدى قوات الأمن العراقية (ISF)هجوما على المدينة . ان الحاجة على ضرورة الاستعداد لتلبية الاحتياجات الإنسانية الكبرى والذي زاده ذلك النشاط العسكري ، جذب الكثير من الاهتمام والكثير من الموارد نحو محافظة نينوى، ولكن النزوح المستمر في باقي انحاء البلاد، بما في ذلك العدوة إلى مناطق ينظر إليها على أنها آمنة - يجب ألا تغيب عن البال.

التوصيـــــــــــــــات

•على الحكومة العراقية تحسين التنسيق الإنساني مع كلا من منظمات الاغاثة الدولية والمحلية، وتسهيل عمل المجموعات الدولية الساعية للتسجيل والعمل في العراق خارج منطقة كردستان(KRI)من خلال تسريع التسجيلات وتأشيرات السفر.

• يجب أن يكون للحكومة العراقية نظام عملي يتسم بالتنسيق والشفافية وسهولة المعاملة فيما يتعلق بطلب ومنح تأشيرات السفر لتسليم الإمدادات والخدمات الإنسانية الأساسية

• يجب على صندوق جمع الاموال الإنساني التابع للأمم المتحدة في العراق ان يسعى للتغيير في الاجراءات لفتح مجالات أوسع للجماعات العراقية المحلية وإمكانيات أكبر للجماعات العراقية المستقلة لتقديم طلباتها وتلقي التمويل بشكل مستقل.

• يتوجب على مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أنشاء مجموعة تنسيق مدنية عسكرية في العراق لدعوة اجتماع بين الأطراف المعنية. وينبغي ان تضم المجموعة مسؤولين حكوميين من كل من بغداد وأربيل، ويتوجب عليهم التواصل مع منظمات الاغاثة الدولية والمحلية.

• يجب على الجهات المانحة إعطاء الاولوية لدعم عمل المنظمات التي تساعد النازحين في حصولهم على الوثائق الرسمية، وذلك لزيادة الحماية القانونية الحالية ولتجنب قضايا الحماية أثناء وبعد العودة الى ديارهم.

• ينبغي على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) وشركائه من العاملين بالمجال الانساني ضمان ان خطة الاستجابة الانسانية للعام 2017 تتضمن النزوح طويل الامد من النازحين الجدد من الموصل وايضا غيرهم من النازحين الضعفاء في العراق.

خلفيـــــــة نـــــــبذة

زارت اللجنة الدولية اللاجئين (RI) وسط العراق في أغسطس عام2015 ، بعد عام واحد من بدأ الدولة الإسلامية (ISIS) بالتحرك لاتخاذ الأراضي في العراق. وكانت الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية (INGOs) تواجه صعوبة في الوصول الى النازحين داخليا بسبب الوضع الأمني - وخاصة في محافظة الانبار وحول مناطق بغداد، حيث الكثير من النازحين فروا -ولا يزالون غير مستقرين. كانت لا تزال الدولة الاسلامية (ISIS) تتحكم في المدينتين الرئيسيتين في الانبار - الرمادي والفلوجة - وعدد من البلدات المحيطة بها التي كانت تحت الحصار. كان النازحون يتدفقون من الأنبار ويتحشدون اينما وجدوا مساحة فارغة لاقامة الخيام أو يقيمون في المباني المهجورة. معظم هذه المواقع تفتقرلاي مظهر من مظاهر الحياة من حيث شبكات المياه والصرف الصحي، او كونه مأوى مناسبا وكانت الرعاية الطبية عشوائية في أحسن الأحوال.بالتزامن مع التغييرات التوظيفية الرئيسية في وزارات الحكومة العراقية في حينها، وكانت هناك قدرة ضئيلة لامكانية الاستجابة الإنسانية للأعداد المتزايدة من النازحين. ونتيجة لذلك،و في وسط العراق، كانت منظمات الاغاثة المحلية في المقام الأول في تقديم المساعدات الإنسانية للنازحين الضعفاء في المناطق الأكثر اضطرابا.

ان النزوح الداخلي بسبب انتشار الدولة الاسلامية (ISIS) في العراق في عام 2014 لا يزال حتى اليوم. هناك الآن 3.3 مليون نازح في البلاد، مع ما يقرب من مليون شخص من هؤلاء في الأنبار وبغداد في المنطقة الوسطى. وبالإضافة إلى ذلك، ومع تحرك الحكومة العراقية لاستعادة الموصل من ايدي الدولة الاسلامية (ISIS) في محافظة نينوى، فإن المدنيين من المناطق القريبة من الموصل - المعروفة باسم ممر الموصل والمتضمنة أجزاءاً من محافظات نينوى وصلاح الدين - يفرون لعدة أشهرالان : تقريبا 100,000 شخص غادروا المنطقة بسبب النشاط العسكري، الذي كان جزءا من الفترة التي سبقت الهجوم المباشر على الموصل[1]، وقد ينظّم مليون أو أكثر الى التدفق في الأسابيع المقبلة. العاملون في المجال الانساني والسياسيين على حد سواء كانوا على علم بالهجوم المحتمل ضد الموصل لمدة سنة تقريبا والاحتياجات الإنسانية وما سينتج عن ذلك. ومع ذلك، مع اقتراب الوقت، كان من الواضح جدا أنه لا أحد يعرف إذا كان سكان الموصل سيبقون أو يتركون المنطقة .كان على التخطيط للأزمة أن لا يعتمد على الفرضيات فقط، بل على الخفايا المجهولة التي قد تواجه عملية الاستجابة والتي هي اصلا شحيحة ل 10 مليون شخص ممن هم في حاجة إليها.

وقد سعت كل من الحكومة العراقية والأمم المتحدة وشركائها، والحكومات المانحة وشركائها جاهدة لمواكبة الاحتياجات الإنسانية في العراق منذ عام .2014 وان خطة الاستجابة الانسانية للامم المتحدة في العراق للعام 2016 هواكثر بقليل من نصف التمويل وهو نداء الطوارئ لتلبية الاحتياجات المتعلقة الموصل .هذا النقص المالي يعني وجود الثغرات على حد سواء في الاستجابة الإنسانية الجارية في جميع أنحاء العراق وفي الاستجابة الحالية الطارئة لسد الاحتياجات التي ستنشأ من ازمة الموصل في المستقبل القريب جدا.

والقى تحرير الفلوجة في حزيران مزيدا من الضوء على عدد من نقاط الضعف في الاستجابة الإنسانية داخل العراق، ولا سيما فيما يتعلق بالحماية . من بعض هذه النقاط – مثل صعوبة وصول المساعدات الإنسانية للأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية – والتي استمرت لسنوات. وبعض النقاط الاخرى، مثل وجود العبوات الناسفة في طريق العودة، والتي تم التركيز عليها بشدة حيث ان النازحين بدؤا بالعودة إلى مناطقهم الأصلية، وأحيانا قبل الأوان.

الدروس المستخلصة من الفلوجة بالتحديد، يمكن ان تخدم العاملين في المجال الإنساني في اثناء انشغالهم بعمليات الاستجابة الممتدة المتعلقة بعمليات النزوح من الموصل. ولكن حتى مع عملهم هذا، هناك حاجة الى مزيد من الاهتمام والاستجابة الى جميع جوانب النزوح الداخلي في بقية البلاد لتكون الناس آمنة.

الإســـــتجابة الانســـــانية بـــعد ســـــنة

في مهمة الى العراق للمتابعة في سبتمبر عام2016 ، وجدت اللجنة الدولية للاجئين (RI) أنه بينما تم تحرير المدن الرئيسية في الأنبار، وحتى ان بعض النازحين عاودا الى مدنهم ، فإن ظروفهم مازالت صعبة .الان يوجد هناك مخيمات رسمية، مع فرق الادارة والتوزيع المنتظم وحتى العيادات الطبية موجودة اكثر مما كان في العام الماضي، ولدى الأمم المتحدة وشركائها امكانية الوصول بشكل ثابت الى بعض هذه الأماكن. ولكن العديد من مجتمعات النازحين يخدمها فقط الجماعات المحلية مع بروتوكولات أمنية أكثر مرونة من تلك المقدمة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية ، ولكن أيضا مع امكانيات وتمويل اقل.

في موقع للنازحين في بغداد، التقت اللجنة الدولية للاجئين (RI) مع إحدى الأسر الذين فروا من قريتهم في الانبار قبل 18 شهرا. وكانوا قد نزحوا ثلاث مرات قبل وصولهم إلى موقعهم الحالي. كان رب الأسرة في السابق وهو صاحب متجر، ولكن لم يكن هناك أي عمل له في بغداد، لذلك اعتمدت الأسرة على المساعدات من قِبل عدد قليل من المجموعات التي عملت في المخيم، وايضا بعض المال الذي كان يرسله لهم في مناسبات مختلفة الابن الذي بقي في الرمادي والذي كان يقاتل الدولة الاسلامية (ISIS). انهم يشعرون بالأمان في المخيم ولكنهم يريدون العودة الى منزلهم .

رأت اللجنة الدولية للاجئين (RI)تغير اً ملحوظ اً في ظروف العائلة عما كان في السنة الماضية في موقع للنازحين يديره القطاع الخاص قبل سنة واحدة [2]. ففي أواخر عام2016 ، كان الناس يتلقون الطعام بانتظام، والذي يعتبر غير عادي في مستوطنات النازحين في نفس المنطقة في بغداد في عام 2015. لاتزال الرعاية الطبية مكلفة ويصعب الحصول عليها بالاضافة الى ردائة نوعية الخدمة ؛وفي التغيير نحو الأفضل، فإن المسؤولين الحكوميين كانوا يسمحون للناس حصولهم على العناية الصحية من خارج المخيم إذا كانوا بحاجة إلى اهتمام اكثر .وكانت المدرسة تفتقر للكادر التعليمي ، والكتب، واللوازم، و بعض الأطفال في المخيم لم يحضروا الفصول الدراسية. كانت الظروف المعيشية الصعبة، وكان هناك نقص في الأموال والسلع، إلا أن الحالة قد استقرت وظهرت على الأقل ثلاثة من المنظمات المحلية العراقية التي بدأت تزور المخيم بشكل شبه منتظم لتقديم المساعدة ومع ذلك، لم تكن هذه التغييرات منتشرة بشكل واسع بين مستوطنات النازحين في المنطقة الوسطى.

نجحت الحكومة العراقية في تقديم الاستجابة الانسانية بشكل اكبر - مثل المأوى والطعام - في المحافظات الوسطى في العام الماضي، ولكن بشكل معتدل .ان الأزمة المالية الأخيرة، منذ عام2013 ، تركت بغداد مع موارد محدودة لدعم النازحين الذين هم واحدة من مسؤولياتها والتي تعتبرالأكثر إلحاحا، ويتزامن ذلك بطئ الجكومة في قدرتها على تطويرالتنسيق الفعال مع مجموعة العاملين في المجال الإنساني وبالتالي تعتمد الحكومة المركزية بشكل كبير على الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لمساعدة النازحين، ولكن تلك المنظمات هي بدورها مقيدة بسبب المخاوف الأمنية .ذلك على الرغم من التطورات المشار إليها أعلاه، فإن ظروف النازحين في وسط العراق هي مماثلة تماما لما كانت عليه في نفس الوقت من العام الماضي، بما في ذلك حقيقة أن الجماعات المحلية يقومون بالعبء الاكبر في المساعدات الإنسانية.

ومن الصعوبات المستمرة ألاخرى للجماعات المحلية هو هيكل التنسيق المستخدم من قبل جهات المساعدات الدولية. هناك مجموعة من الأسباب أعطتها الجماعات المحلية للجنة الدولية للاجئين RI)(لعدم شملهم في النظام الذي من خلاله تتشارك الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية، والجهات المانحة المعلومات وخطة العمل: عدم معرفتهم بكيفية الانضمام والدخول في النظام، وعدم قدرتهم على توفير أي شخص من الموظفين لحضور اجتماعات التنسيق العديدة والمطلوبة، وعدم التمكن من تحدث الإنجليزية بما فيه الكفاية ليتمكن من التحدث بإلمام في الاجتماعات. في حين كانت هناك بعض الجهود الصادقة لربط الجماعات العراقية المحلية وبناء تواصل اكبرمع الجهات الدولية، حقيقة إدراجها بالكامل في عملية تبادل المعلومات، وتخطيط البرامج، ومنح الأموال لا يزال يمثل مشكلة لا بد من حلها. هذه المجموعات هي الناس الذين يعملون على الأرض مع النازحين يوميا في بعض من أكثر المناطق خطورة في العراق .والمعلومات التي يمكن لهؤلاء تقديمها حول احتياجات الناس، والمضاعفات اللوجستية، وتقصي وتحديد النازحين لا تقدر بثمن، وبحاجةالى ابلاغ العاملين في الهيكل الدولي لجعل التنسيق فعالاً قدر الإمكان. على الرغم من ان العديد من هذه الجماعات المحلية هم من الناحية التقنية جزءا من واحد او اكثر من هذه المجموعات ، وقدرتهم على ايصال اصواتهم كان محدودا للأسباب المذكورة أعلاه.

وفيما يتعلق بالقدرة على تقديم المساعدة والخدمات في وسط العراق، شهد العام الماضي محاولة من قبل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية لانشاء اكثر من وجود لهم في بغداد من أجل تقديم خدمة للمناطق الوسطى والجنوبية من البلاد. لكن بينما شهدت مجموعات اكثر على ضرورة أن يكون هناك أناً سا في مواقع أقرب إلى السكان الأكثر احتياجا، لم تكن هناك اي مراسلات لتسجيل المجموعات خارج منطقة كردستان)KRI حيث الكثير منهم كان لهم عمليات مركزة على مدى العامين الماضيين ولا لامكانية الحصول على تأشيرات دخول للموظفين ليتمكنوا من الانتقال الى بغداد.

يجب على الحكومة العراقية تحسين التنسيق في المجال الإنساني مع كلا من منظمات الاغاثة الدولية والمحلية وتسهيل عمل المنظمات الدولية الساعية لتسجيل منظمتها والعمل في العراق خارج منطقة كردستان KRI)(بالتسريع بعملية التسجيل وتسهيل تأشيرات الدخول.

ومما زاد من عرقلة الاستجابة الإنسانية الفعالة في العراق هو وجود انتشار واسع ومتنوع من ميليشيات الحشد الشعبي (PMUs)في الأراضي المحررة. وهذه الوحدات من الميليشيات (PMUs) هي عبارة مجموعة عن الميليشيات ا لمدعومة من الدولة و التي نشأت لمساعدة قوات الأمن العراقية (ISF) في معركتها.ضد تنظيم الدولة **الاسلامية** .(ISIS) فحين تتم استعادة الاراضي، تقوم مجموعة من هذه الميليشيات المتنوعة بالسيطرة على أجزاء من اراضي كانت مهمة بالنسبة لهم .من الناحية العملية، هذا يعني أن العديد من المجموعات المختلفة تدير أقسام من الأراضي المجاورة، مما خلق مضاعفات خطيرة لعمال الاغاثة الانسانية في سعيهم للدخول والوصول الى تلك المناطق . فقد تتلقى جماعات المعونة إلاذن من الحكومة المركزية إلى السفر من خلال طريقا خاص لتقديم المساعدات. ومع ذلك،قد يستخدمون طرقا او اراضي واقعة تحت سيطرة ميليشيات متعددة والتي لا تعترف بالضرورة بسلطة بغداد أو تصاريح السفر ويتبعه ذلك التأخيرات الطويلة عند نقاط التفتيش، والمفاوضات المتكررة مع الوجبات المتغيرة من مسؤولين الميليشيات ، وأحيانا عدم القدرة على ايصال المساعدات على الإطلاق. يتوجب على الحكومة العراقية تحسين عملية طلب التراخيص ومنح إذونات السفر لإيصال الإمدادات والخدمات الإنسانية الأساسية. ينبغي أن تكون الاجراءات ثابتة ويسهل الحصول عليها وتتمتع بالشفافية وان تكون سريعة لتتمكن مجموعات الاغاثة من ايصال المساعدة في الوقت المناسب.

في هذا السياق أيضا، تلعب الجماعات العراقية المحلية دورا أساسيا في المساعدات الإنسانية، وخاصة مع نقل وتوزيع المواد الغذائية وغير الغذائية. وتستخدم العديد من الجماعات المحلية الموظفين الوطنيين المعروفين في المجتمعات التي يعملون فيها، ويسافرون، والذي يمكنهم تكوين علاقات بناءة مع ميليشيات الحشد الشعبي (PMUs) أو الوكالات الحكومية عند الضرورة من أجل الحفاظ على استمرارية العمل والتحرك

من المهم أن ندرك أنه بمواجهة بيئة العمل المعقدة هذه ، فإن التمويل هو واحد من عدة مصادر للقلق في نظام المساعدات الإنسانية الدولية .فالمزيد من المال لا يخلق السلامة لعمال الإغاثة على أرض الواقع، كما أنها لن تقنع السلطات المتنوعة في وسط العراق للتعاون معا من أجل إنقاذ الأرواح. هذا هو الدور الاساسي الذي تلعبه الجماعات المحلية.

المجموعات المحلية كجزء من نظـــــــام

كما كان واضحا في العام الماضي، في ذروة أزمة النزوح في الصيف، استمرت المنظمات غير الحكومية العراقية بتقدم السلع والخدمات الإنسانية في طليعة الجهود الرامية إلى إنقاذ الأرواح، مع النازحين الجدد بالقرب من مناطق الصراع ومع النازحين على المدى الطويل في المناطق التي تعتبر غير آمنة . تعمل هذه المجموعات بشكل مستقل في بعض مشاريعها، وبالتعاون مع المنظمات الدولية في مشاريع أخرى. وهذه المنظمات تتراوح بين الفئات المسجلة المتكونة من ذوي الاختصاصات الى فرق غير رسمية من المتطوعين الذين يرغبون في خدمة العراقيين ومجتمعاتهم. وتتكون من العديد من الأشخاص من ذوي المهارات المتخصصة وطلاب الطب والمحامين المرخصين ، والمتخصصين في التعليم على سبيل المثال لا الحصر.

> ”تتخذ الجماعات المحلية المزيد من المخاطر ولديهم منافذ أفضل بسبب ذلك.“
>
> ذكر هذا موظف في منظمة غير حكومية دولية في كردستان

تنجح هذه المجموعات في الوصول إلى النازحين في المناطق التي لا يمكن أو لا تذهب لها الأمم المتحدة والوكالات الدولية. على سبيل المثال، في حين كان فريق اللجنة الدولية للاجئين في العراق(RI)، كان الاعتداء جاريا ولعدة ايام على مدينة الشرقاط في محافظة صلاح الدين ، والتي انتهت بطرد الدولة الاسلامية (ISIS) خارج المنطقة وحتى مع بقاء القوات و القتال مازال غير متوقف بشكل تام ، كانت الجماعات العراقية في طريقها للمدينة لتوزيع المواد الغذائية ومستلزمات النظافة. كان نهجهم، كما وصفوه للجنة الدولية للاجئين(RI) ،على النحو التالي:
أولا، تقوم منظمات الاغاثة بجمع المتطوعين والموظفين الذين يعرفون اصلا و بالفعل هذه المجتمعات التي نزح اليها المواطنين، أو كانوا هم أنفسهم نازحين من أو إلى نفس المواقع. واول عمل يقومون به وهم في الموقع هو المراقبة الفورية للموقف لمعرفة عدد الوافدين وما هي احتياجاتهم العاجلة .يقومون عندها بالاتصال بالادارة _ والتي غالبا مقرها في بغداد - والتي ستقوم بدورها التفويض بإطلاق أو شراء اللوازم وتوظيف وسائل النقل، و التسليم.

عندما بدأ النازحين بالتدفق من القرى المجاورة من الشرقاط في أواخر سبتمبر،قامت اللجنة الدولية للاجئين (RI)بمرافقة إحدى المنظمات غير الحكومية المحلية التي تقوم بتقديم المساعدة في جميع أنحاء المحافظات الوسطى ولعدة سنوات ، بما في ذلك المناطق المحاصرة حول الفلوجة خلال ذروة احتلال الدولة الاسلامية .(ISIS) عمل الموظفين بلا تعب لضمان وصول المساعدات بشكل سريع .حيث تم التفاوض حول الدخول ، وتأمين التمويل، وتسليم الإمدادات جميعا في غضون ساعات. على النقيض من ذلك، فإن المجموعات الدولية الكبرى نادرا مايمكنها الاستجابة بسرعة في مثل هذه المواقف، ولهذا يعملون في كثير من الأحيان مع المجموعات المحلية للقيام بتقديم المساعدات الفعلية في الظروف الطارئة.

ولكن هذه الجماعات المحلية تواجه التحديات التي تجعل عملهم -- في بعض الأحيان حتى من وجودهم ذاته - أمرا لا يمكن التنبؤ به. فالجماعات المحلية الصغيرة عموما لا تملك التمويل الأساسي وتعتمد على الاتفاقيات مع المنظمات الكبيرة والتي قد تتضمن أنشطة مثل توزيع تجهيزاتها، والقيام بتقييم الاحتياجات للتخطيط لأعمالهم، أو تحديد النازحين الذين يعيشون في المجتمعات المضيفة، ومعرفة كيفية ايصال المساعدة لهم. هذا هو العمل على ارض الواقع والذي يعلمنا مما يحدث في المستويات العليا، وغالبا ما يكون الدعامة الأساسية لميزانية الجماعة المحلية. لكن غالبا الاتفاقيات مع الجماعات المتحالفة لا تسمح بالنفقات العامة والإدارية في اتفاقيات التمويل، وبالتالي فإن هذه الجماعات في صراع مستمر لتمويل المشاريع من مشاريع قصيرة الأجل أومن مشروع واحد للحفاظ على تشغيل المنظمات غير الحكومية .ان العملية المستمرة لايجاد مشاريع ذات تمويل مستمر لضمان ديمومة تشغيل المنظمة يشتت الكثر من الجهود عما إذا كانت المشاريع طويلة الأجل وذات تمويل متوقع.

ان صندوق جمع الاموال المخصص للتمويل الإنساني للعراق، مثل الأموال المجمعة من بعض البلدان الأخرى، هوواحدة من الاليات الممكنة للحصول على المزيد من الأموال للمنظمات غير الحكومية العراقية .فإن التوزيع الأخير للصندوق ذهب معظمه إلى المنظمات غير الحكومية الدولية التي لها الشركاء المحليين، جنبا إلى جنب مع عدد قليل من الجماعات العراقية.

ومع ذلك، أعربت الجماعات المحلية التباسها وتشوشها حول عملية التطبيق. فكمية الوثائق، بالخصوص ، كان من الصعب بالنسبة لهم تجميعها مع عدد محدود من الموظفين هم بأمس الحاجة لهم للعمليات الفعلية .وبالإضافة إلى ذلك، فإن معظم المجموعات عرفوا بصندوق التمويل هذا من خلال المجموعات التي ينتمون اليها، وهذا يعني أن الجماعات المحلية التي لايوجد لها تمثيل في هذه المجموعات تم تجاهلها في الغالب. وقالت بعض جماعات الاغاثة المحلية للجنة الدولية للاجئيين (RI)بأنها كانت تود أن تقوم بالتقديم ، ولكن لم يكن لديها شريك دولي يمكنها عن طريقه تقديم الطلب. وبين تلك الجماعات التي حصلت بالفعل على دعم الصندوق ، فإن اللجنة الدولية للاجئيين (RI)سمعت مرارا وتكرارا استياءهم إزاء بطء عملية الصرف.

يجب على صندوق التمويل الإنساني التابع للأمم المتحدة في العراق ان يسعى لتغييرات في الإجراءات المتبعة لخلق توعية أوسع للجماعات العراقية المحلية وإمكانيات أكبر للجماعات العراقية المستقلة لتقديم طلباتها وتلقي التمويل بشكل مستقل.

وعلاوة على ذلك، فإن الجزء الاكبر هو انعدام التنسيق فيما بين المجموعات المحلية انفسهم ، والسبب الاكبر لذلك هو ضيق الوقت والعدد المحدود للموظفين ضمن مجموعات الاغاثة الصغيرة للمشاركة في مجموعات عمل أو ائتلافات، كما انها ايضا تمتد فيها روح المنافسة بين السكان المحليين الباحثين باستمرار عن شراكات وتمويل من منظمات دولية .وكما هي الحاجة إلى التنسيق ألافضل لأنشطة الحكومة العراقية مع تلك المجموعات الدولية، فإن الجماعات المحلية وبرامجها يجب أن تصبح أيضا جزءا منتظما من التنسيق على متستوى البلد للاستجابة الإنسانية، وينبغي إدرجها في التقييم والتخطيط، والاستجابات.

النــزوح القديم والجديد الذي حدث مؤخرا

بينما كان الجميع ينتظر ان تبدأ ازمة الموصل ، وها قد بدأت . مائة ألف شخص غادروا ممر الموصل حتى قبل بدءالهجوم على المدينة في أكتوبر عام2016 ، وكانت تتم الاستجابة لاحتياجاتهم بصورة متقطعة .وحط العديد منهم في محافظات صلاح الدين وكركوك ، حيث انعدام الأمن لا يزال يمنع العديد من المجموعات الدولية من العمل .والجماعات المحلية، على النقيض من ذلك، قاموا بسرعة بتفعيل توزيع المواد الغذائية والمياه وتوفير خيارات المأوى، وجمعوا المعلومات حول ما يحدث للنازحين بتحركهم جنوبا من محافظة نينوى عابرين من خلال مراكز الفحص ونقاط التفتيش إلى وجهتهم النهائية) او المؤقتة.)

وذهبت أعدادا كبيرة من هؤلاء النازحين مؤخرا الى مجتمعات مضيفة أو إلى مواقع التخييم ، تماما كما يعيش العديد من منهم في المباني غير المكتملة، والمرافق العامة، أو مع الأصدقاء او مع الاقارب اينما وجدوهم .السلطات المحلية مثل تلك الموجودة في تكريت تقوم بإستيعابهم، ولكن الواقع الاقتصادي في العراق يعيقهم من تقديم الاستجابة الشاملة. وفي الوقت نفسه، فإن العديد من المجموعات الدولية ما زالت تعتبر مناطق شمال صلاح الدين خطيرة جدا للعمل فيها .عندما تحررت الشرقاط والكيارة مؤخرا، كانت الجماعات العراقية المحلية في المقام الأول -بعضهم حصل على بعض الدعم الدولي – في توفير الاستجابة بالقرب من الخطوط الأمامية . لسوء الحظ، فإن قدراتها لا تزال محدودة.

وعندما سئلت اللجنة الدولية للاجئيين (RI) الجماعات المحلية كم من الوقت قد تحتاج الأمم المتحدة وشركاؤها قبل ان تبدأ الدعم والخدمات العادية للنازحين، لم تكن ردودهم متفائلة. واعتقد الكثيرون ان الامر سيستغرق ستة أسابيع أو أكثر بالنسبة لمعظم هذه الوكالات لتحديد نطاق المشكلة، ثم الحصول على أذونات الأمن الداخلي، والحصول على التصاريح الأمنية لاستخدام الطرق، والتخطيط فقط لامكانية عملهم والكيفية بالقرب من الخطوط الأمامية . وأكد موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية للجنة الدولية للاجئيين (RI) انه بالتأكيد ان جماعاتهم المحلية الشريكة يمكنهم التحرك وايصال المساعدات في فترة وجيزة ، لكنها أشارت أيضا إلى أن حجم هذه الاستجابة سيكون صغيرا مقارنة إذا ما اتخذت وكالة دولية ذات تمويل جيد على عاتقها البرمجة. هذا التوتر يسلط الضوء على أهمية التنسيق بشكل أفضل وأكثر رسمية بين منظمات الاغاثة الدولية والمنظمات المحلية العراقية.

> ولكن جزءا من الحاجة الملحة لأزمة النزوح هو الحاجة إلى مواصلة مساعدة **3.3**مليون شخص في العراق الذين هم اصلا نازحين، والذين غالبا ما يصعب

ان النزوح من الموصل سوف يستمر لبعض الوقت، وعلى الأرجح إلى ما بعد مرحلة الطوارئ . وبمعرفة ذلك ، فمن المفهوم وضمن مسؤولية الجماعات الإنسانية من الإعداد والتخطيط للأزمات الجارية . إذا الأحداث الجارية إضافت بالفعل مليون نازح آخر إلى الرصيد الاجمالي داخل العراق، فإن جميع مجموعات المساعدة الإنسانية ستكون فوق طاقتها وتفتقر للتمويل. ولكن جزءا من الحاجة الملحة لأزمة النزوح هو الحاجة إلى مواصلة مساعدة 3.3 مليون شخص في العراق الذين هم اصلا نازحين، والذين غالبا ما يصعب الوصول إليهم وممن هم في امس الحاجة . البعض منهم صار لهم بعيدا عن المنزل أكثر من عامين، وأوضاعهم تدهورت فقط في ذلك الوقت. أنهم لا يزالون جزءا من الاستجابة الإنسانية ويجب أن يتم ادراجهم في جميع عمليات التخطيط والتنفيذ.

ليس هناك من شك أن هذا سيكون تحديا كبيرا .فان واحدة من السمات المميزة لهجوم الموصل هو عدم القدرة على التنبؤ بها 200,000الف من المواطنين المصابين بصدمات نفسية قد يفرون شرقا نحوكردستان(KRI)، أو 1.5 مليون مواطن قد يخرج بطريقة فوضوية يصعب تنظيمه، أو عشرات الآلاف قد يعلقون داخل المدينة فيصعب على عاملين الاغاثة من الوصول اليهم .فبالنتيجة كل التخطيط الدقيق والتحضيرات لعملية النزوح من الموصل ينتهي بنتيجة غير معروفة ، وليس للمنظمات الإنسانية من خيار سوى أن تكون قادرة على التفاعل. ولكن الـ 3.3 مليون نازح و 10 مليون شخص ممن هم بحاجة إلى المساعدات إلانسانية، اعدادهم معروفة.

مخاوف الحماية

الفرز الامني

ان عملية الفرز لتحديد المشتبه بهم بإنتمائهم للمقاتلين والدولة الاسلامية (IS) والذين قد يتركوا الفلوجة مع تيارات النازحين موضوع قلق كبير هذا الصيف .تم فصل العائلات وتم ترك النساء والأطفال دون حماية في حين تم فحص أفراد الأسرة من الذكور. أحيانا تستغرق هذه العملية عدة أشهر، حيث المواطنين يحصلون على مساعدات ضئيلة بينما هم ينتظرون لأنفسهم أو لأحد أفراد أسرتهم إلى أن تتم عملية نجاح عبورهم للفحص الامني ومن ثم انتقالهم إلى المعسكر حيث يمكنهم الحصول على الخدمات. احد الرجال ممن تحدثت اليه اللجنة الدولية للاجئيين (RI)ذكر انه أمضى 18يوما في مركز الفحص الامني في حين انتظرت زوجته واطفاله الستة في موقع آخر له إلى أن يتم عبوره للفحص. بعض المجموعات المحلية والدولية قدمت

الطعام والماء، وخدمات الصرف الصحي في المواقع حيث انتهى المطاف بالناس إلى العيش فيها على المدى الطويل، بينما هم ينتظرون ولكن بصفة عامة، اعتبرت الأوضاع في هذه الأماكن ادنى بكثير من المعايير الإنسانية المقبولة.

وبالإضافة إلى ذلك، جاءت عملية الفحص الامني نفسها تحت المراقبة بسبب الغبن والاجحاف، والتطبيقات الغير ثابتة، وانتهاكات حقوق الإنسان في بعض الأحيان، تم اعتقال الآلاف من المواطنين لمجرد التشابه بألاسماء أو على أساس مزاعم لا أساس لها .العاملين في القطاع الإنساني والعسكري، والمسؤولين السياسيين على حد سواء يحاولون معرفة كيفية تفادي وعدم تكرار مثل هذه الأخطاء في الموصل. وهناك توقعات واسعة للعقاب والانتقام ضد من يعتبروهم موالين للدولة الاسلامية (ISIS)بمجرد ان يخف النشاط العسكري في العراق. فإجراءات الفحص التمييزية والغير منظمة لديها الامكانية على وضع العديد من المدنيين في خطر لا لزوم له.

ليس هناك اتفاق واسع النطاق او كبير حول كيفية تحسين عملية الفرز الامني للنازحين كجزء من هجوم الموصل. ومع ذلك، على أقل تقدير، يجب ان لا يتم تأخير الناس في مراكز العبور والفحص الامني لفترات طويلة من الزمن من دون أي خدمات يجب عدم فصل الأسر لفترات طويلة من الزمن لان ذلك يؤدي بترك النساء والأطفال دون حماية .يجب أن تكون إجراءات الفحص الامني وأي اعتقالات ناتجة ان تكون عادلة ، غير متحيزة، ولها ما يبررها ووفق المعايير الدولية.

التنسيق المدني -العسكري

حتى مع المفهوم بان الدعم الإنساني والعسكري ينبغي ان يكون تدخلهما منفصلين ، فمن المفترض أن يقوم هذين القطاعين بتنسيق القصد منه هو إنقاذ أرواح المدنيين. وفي اجواء الصراع، وفي كثير من الاحيان فإن حماية العاملين في المجال الإنساني) من خلال الفصل مابين العمل الخيري والعمل العسكري من خلال التأكد من أنه لا يوجد تدخل بين النشاطات الانسانية والعمل العسكري (يعتبرواحد من أهم ألاولويات المدنية والعسكرية .في العراق، وهذا الجانب من التنسيق المدني العسكري (CMCoord or CIMIC) أو التعاون المدني العسكري بالخصوص هو أمر بالغ الأهمية: الجهات العسكرية يجب أن تكون قادرة على التمييز بين العاملين في المجال الإنساني ووجودهم في المنطقة ، ليمكن تجنبهم أثناء الاشتباكات.

هذا لا يحمي العاملين في المجال الإنساني فحسب، بل أيضا الأشخاص الذين يخدمونهم من المدنيين ، الذين يمكن بسهولة أن يصبحوا محاصرين في هجوم إذا لم يتم تفهم وضعهم .الهدف النهائي المتمثل في حماية المدنيين من خلال الفصل مابين العمل الانساني والعمل العسكري بشكل فعال يجب أن تتم معالجته بشكل أفضل من خلال الجهات الإنسانية والاطراف المسلحة، والسلطات الحكومية.

وقال العديد من عمال الاغاثة للجنة الدولية للاجئين (RI) أن ضباط التنسيق المدني-العسكري (CMCoord)بالفعل قاموا بتقديم خدمة حيوية في العراق، وطلبوا ان يكون عملهم أكثر سهولة للشركاء. وفي الوقت نفسه، أعرب البعض عن مخاوفهم على سلامتهم إذا ما تم مشاطرة المعلومات حول التحركات المعينة والمنشآت مع الاطراف المسلحة؛ أو إذا مشاركتهم في التنسيق المدني - العسكري يجعلهم يبدون مرتبطين بعملهم مع الاطراف المسلحة، الحكومة، أو حزب سياسي .هذه المخاوف صحيحة، ولا يجب ارغام أي منظمة غير حكومية للمشاركة في التنسيق المدني - العسكري .ولكن هناك حاجة إلى مزيد من الجهود المتضافرة لتشمل تلك الجماعات الإنسانية الذين يرغبون في التنسيق حفاظا على سلامتهم، ولتوعية تلك الجماعات الذين قد لا يعرفون عن هذه الخدمة أو كيف عملها.

وأشار العملون في المجال الإنساني والذين قابلتهم اللجنة الدولية للاجئين (RI)أن المجموعة العاملة في التنسيق المدني - العسكري (CMCoord)لم تكن عاملة في العراق[3]. وإنشاء واحد منها يجب أن يكون أولوية. وينبغي أن يشمل الفريق العامل المنظمات غير الحكومية المهتمة، ويجب أن تجري توعية منتظمة والدعوة ليس فقط مع مسؤولين حكوميين في بغداد وأربيل، ولكن أيضا مع ميليشيات الحشد الشعبي (PMUs) اذا امكن .

و من التحولات اللازمة والمهمة في التنسيق المدني – العسكري (CMCoord) هو مشاركة مدروسة من المنظمات غير الحكومية العراقية المحلية. وكما تمت مناقشته أعلاه، فإنها غالبا ما تكون الاولى - وأحيانا الوحيدة - ممن يستجيبون في المناطق غير الآمنة، وغالبا مايعرفون السكان المحليين الذين بدورهم يعرفون المناطق المتضررة، والناس التي فيها ومجرى الاحداث ، التي تخلق الحاجة الإنسانية. وبينما غالبية الجماعات المحلية التي تحدثت اليهم اللجنة الدولية للاجئين (RI) ذكروا بأنهم على استعداد لمشاطرة المعلومات الفاصلة مابين العمل الانساني والعمل العسكري(deconfliction) مع المنسق المدني - العسكري ، كما أنها لم يعرفوا بمن يمكنهم الاتصال للقيام بذلك. وهذا يعكس، في جزء منه، التحدي الأكبر لربط المنظمات

غير الحكومية المحلية مع نظام المجموعات التي تقودها الأمم المتحدة. ولكن في الوقت نفسه، حتى تلك الجماعات المحلية التي أصبحت عضوة في المجموعات الرسمية لاتعرف بالضرورة كيفية المشاطرة -او مع من تشاطر -المعلومات بخصوص الفصل مابين العمل الانساني والعمل العسكري.

التوثيـــــــــــــق

يفتقر العديد من النازحين هوية الاحوال الشخصية والوطنية. وحيث ان عددا من المنظمات في العراق تعمل لمساعدة النازحين في إعادة اصدارو إثبات الهوية وتسجيل الزواج والمواليد فإن عبء عملهم ، هو تحد هائل في ضوء عدد النازحين الفارين من دون أوراقهم. وبينما تبدأ العودة إلى المناطق المحررة، فالعائدين سيواجهون ايضا مشكلة في فقدانهم حجج اراضيهم واثبات ملكيتها . فعدم وجود الوثائق المدنية يمكن أن يسبب مشاكل حماية قد تكون بسيطة مثل الطفل الذي لا يمكنه التسجيل للمدرسة، أو معقدة كأسرة لا يتم السماح لهم بالعودة لديارهم اويتم اعتقالهم.

وفي موقع واحد للنازحين زارته اللجنة الدولية للاجئين (RI) قاموا بتطوير نظام حماية موجه ومثير للاهتمام لتسجيل النازحين في المخيم. عند وصول الناس، يتم توثيقهم بالكامل مع ألاسماء، اماكن الولادة ، عدد افراد الأسرة، وتاريخ وصولهم إلى المخيم، واي وثائق هوية متاحة تم نسخها. و تم تسجيل الولادات والوفيات والزيجات حسب الأصول مع إدارة المخيمات، جنبا إلى جنب مع قوائم لاية مساعدات تلقوها اثناء عيشهم هناك . عندما قرر الناس مغادرة المخيم، أصدرت إدارةالمخيم لهم وثيقة رسمية) على الرغم من انها غير رسمية (تثبت شخصيتهم التي زعموا انهم) بناءا على معلومات التسجيل الأولي (، وأنهم كانوا من سكان المخيم لفترة معلنة من الزمن، وأنهم كانوافي طريقهم لديارهم .وحتى انهم جهزوهم بقائمة لما اخذه النازحون معهم من المخيم ومنحهم الحق بحيازتها. في نفس الوقت هناك منظمة للمساعدات القانونية تقوم بزيارة المخيم بإنتظام لمعرفة الذين يحتاجون إلى مساعدة وتقديم الخدمات.

هذا النظام يتطلب قدرا معينا من التعاون بين مديري المخيمات والسلطات المحلية وربما لا يمكن تنفيذه عبر البلاد. كما أنه لا يوفر الحماية القانونية الرسمية داخل أو خارج مخيمات النازحين .والنازحين الذين يمتلكون مثل هذه الوثائق والذين لديهم مشاكل مع السلطات يجب أن يعتمدون على حسن نية هؤلاء المسؤولين للاعتراف بوضعهم كنازحين والعمل مع إدارة المخيم لحل القضايا. ولكن في الأماكن التي تكون للعلاقات المحلية وإلاتصالات وزنها في المجتمع يمكن ذلك ان يوثر في كيفية معاملة الناس، هذه الأوراق يمكن أن تكون أداة حماية حقيقية للنازحين. وينبغي احترام الأنظمة المحلية أو القائمة في الموقع والتي تقوم بتقديم الوثائق إلى أقصى حد ممكن، مع الاخذ بعين الاعتبار انه بنهاية المطاف ينبغي الحصول على الوثائق الرسمية . ينبغي للجهات المانحة ان تعطي أولويات الدعم لهذه المجموعات لمساعدة النازحين الحصول على الوثائق الرسمية، وذلك لزيادة الحماية القانونية الحالية وتجنب قضايا الحماية أثناء وبعد العودة.

العـــــــــــودة

يجب أن تكون عودة النازحين في العراق آمنة ، طوعية، وبكرامة. في حين لم تكن مهمة اللجنة الدولية للاجئين (RI) التركيز على العودة بشكل خاص إلا أن ذكرهذ الموضوع مرارا يسبب مصدرا للقلق. لم تشهد اللجنة الدولية للاجئين (RI) أي إعادات قسرية، كما أنها لم تتحدث مع أي شخص ممن ادعوا أنهم أعيدوا قسرا. ومع ذلك، يبدو أن هناك مفهوم ضمني من جانب النازحين والعاملين في المجال الإنساني بأن العديد من النازحين يجري تشجيعهم على العودة إلى المناطق التي لم تكن بعد آمنة وفقا للمعايير الإنسانية. وأسباب ذلك متنوعة. في بعض الحالات، قيل إن السلطات المحلية قامت بالاجبار على العودة من أجل إفساح المجال لموجات الهجرة المتوقعة والمتعلقة بمعركة الموصل. في حالات أخرى، اشتبه الناس أن العودة كانت محاولة للسيطرة على العرقية أو الطائفية للمدنيين العائدين الى منطقة معينة.

البيئة العمرانية في كثير من المناطق المحررة هو مصدر قلق كبير للعاملين في المجال الانساني .فالمناطق التي كانت تحت سيطرة الدولة الاسلامية (ISIS) تتناثر فيها عموما العبوات الناسفة والشراك الخداعية، وازالة هذة العبوات لتسهيل حركة القوات العسكرية لم يتم الا لمناطق فتح الطريق للمرور العسكري و لا يغطي مسافات أبعد من الطرق المحددة واللازمة للدخول والخروج. وسمعت اللجنة الدولية للاجئين (RI) مرارا وتكرارا قصصا عن كيفية إزالة العائدين بأنفسهم للعبوات الناسفة والذخائر غير المنفجرة من ديارهم وممتلكاتهم ، وتكديسها ببساطة على جوانب الأرصفة. ان إزالة المتفجرات هي عملية مضنية وتتطلب تدريبا مكثفا، وحتى الآن النظام المستخدم في العراق لايجعله من السهل للمجموعات التجارية او الانسانية من العمل بشكل فعال.

في قرية للعائدين زارتها اللجنة الدولية للاجئين (RI)في الانبار، بعض السكان كانوا بدؤا بفتح المشاريع الصغيرة في وسط المدينة. كانت هناك مياه جارية وكهرباء، حيث تم اعادة تأهيل النظامين في غضون أشهر من خروج الدولة الاسلامية (ISIS)وكانت الحكومة المحلية تعمل على الحفاظ على سير المنطقة، وقوى الأمن الداخلي كان هناك للحفاظ على الأمن. الناس كانوا في طريق عودتهم إلى منازلهم المدمرة وتدبر امورهم، لأنهم تعبوا من تشريدهم. ومع ذلك، يبدو أن هذه الحالة شاذة وليس مؤشرا على أن العودة إلى مناطق آمنة في حالات أخرى .رأى النازحين أنفسهم بعض المناطق آمنة للعودة، خاصة حيث يوجد الماء والكهرباء والحكومة المحلية على استعداد لدعم الناس في إعادة البناء. ولكن حتى الآن، فقد كان معظم المشاركات من القوات الأمنية والحكومة المحلية في عملية العودة، وعدد قليل من العاملين في المجال الإنساني تحققوا من ان العائدين رجعوا بطواعية وايضا من سلامة جميع الخطوات في هذه العملية.

ليس هناك شك في أن الوضع الإنساني في العراق سيزداد سوءا قبل أن يتحسن .ومن غير المرجح بأن التخطيط الطويل ولعدة اشهر لمدينة الموصل سوف يغطي جميع الاحتياجات الإنسانية التي تنشأ من تلك الأزمة: هناك ببساطة الكثير من الخفايا التي ستواجه منظمات الاغاثة لتتجهز لجميع احتماليات حركة الناس. هذا يعني أنه سيكون هناك تقريبا بالتأكيد عدد أكبر من الأشخاص النازحين داخليا بحلول نهاية العام. والعودة الآمنة والطوعية لن تحدث بين عشية وضحاها. وسوف يحتاجون إلى دعم المجتمع الدولي لبعض الوقت في المستقبل. وبالتالي، يجب أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والشركاء في المجال الإنساني أن يضمن في حساباته بأن خطة الاستجابة الإنسانية في العراق 2017 ان تضع بحسبانها النازحين الجدد من الموصل والباقين لفترة طويلة فضلا عن غيرهم من سائر النازحين في داخل العراق.

زارت اللجنة الدولية للاجئين (RI) وسط وشمال العراق في سبتمبر وأكتوبر من العام.2016

[1]هناك ايضا 225,000 لاجئ سوري في العراق معظمهم في منطقة كردستان(KRI) وممن هم بحاجة للمساعدات الانسانية

[2] تختلف الظروف في مواقع النازحين داخليا في العراق وفقا لموقع وطبيعة الإدارة. ومع ذلك، ففي آب 2015 كان يمكن وصف معظم مواقع النازحين بمعاناتها وعدم انتظامها بالاضافة الى شبه انعدام التواجد الدولي عما هو الحال الان.

[3]تمت دعوةالفريق العامل للتنسيق المدني – العسكري (CMCoord) في المبادئ التوجيهية التنسيق المدني العسكري 2015 للعراق. ومع ذلك، فإن أيا من المنظمات غير الحكومية الذين تحدثت إليهم اللجنة الدولية للاجئين(RI)كانوا على علم بوجودهم انظر: الفريق القطري الإنساني في العراق " .التوجيهات المحددة للتنسيق الإنساني بين المدنيين والعسكريين 16 ". نوفمبر